جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٤٩٦)

الاتجاهـات المعاصرة فى التجـارة الدوليـة
الدول النامية فى مواجهه الدول المتقدمـة
١ – قضية الدين الخارجى

إعــداد

د / السيد عبد المعبود ناصـف

فبراير ١٩٨٩

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تقديـــــم

تمثل الدراسة الحالية مكونا رئيسيا من بحث مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد للعام البحثي ١٩٨٨/٨٧ تحت عنوان : الاتجاهات المعاصرة في التجارة الدولية – الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة . وقد ارتأى المركز أن يتناول الاتجاهات المعاصرة في التجارة الدولية من ضوء القضايا التالية كمكونات رئيسية للبحث مع تمهيد لها بدراسة عن التطورات الحديثة في نظريات التجارة الدولية :

١ – قضية الدين الخارجي

٢ – قضية معدلات التبادل

٣ – قضية الحماية الدولية في العالم الصناعي

٤ – قضية الاستثمار الأجنبي المباشر

وقد اقتصر البحث في مرحلته الأولى (١٩٨٨/٨٧) على المستوى التحليلي الأول : الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة ، لتساعد نتائج البحث على هذا المستوى في طي القضايا السابقة على مستويين تحليليين آخرين من خلال الاجابة على السؤال التالي : ما الحل ازاء القيود المفروضة على تنمية ونمو الدول النامية بسبب تزايد عبء الدين الخارجي ، تدهور معدلات التبادل ، تزايد الحواجز الحمائية في الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية ، وتدهور صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وتتوقف الاجابة على هذا التساؤل الكبير في الأساس على نتائج بحث القضايا السابقة على المستوى التحليلي الثاني :التجمعات الاقليمية في الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة وأيضا على المستوى التحليلي الثالث وذلك بدراسة القضايا السابقة لكل دولة على حدة : Case by Case مصر (مثلا) في مواجهة الدول المتقدمة . الا أن تصنيف مستويات التحليل

السابقة لا يعنى أن تحليل القضية ورسم السياسة الاقتصادية المتعلقة بها على مستوى كل دولة ينفصل عما يحدث فى التجمعات الاقليمية أو فى أى نظام عالمى جديد تشارك فى تكوينه الدول النامية مستقبلا ٠

وقد آثرت البحث مناقشات الهيئة العلمية بالمعهد خلال سمينار المركز الذى عقد بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٦ ، خصوصا فيما يتعلق بجانب رسم السياسة الاقتصادية فى نطاق كل قضية من القضايا المطروحة ٠ وفى خطة المركز للأعوام القادمة أن يحاول دراسة القضايا السابقة على المستوى التحليلى الثانى والمستوى التحليلى الثالث ٠

وأخيرا أتقدم بكل التقدير والشكر الى أعضاء الهيئة العلمية بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية على التعاون المستمر من أجل انجاز خطة عمل المركز ،

مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ ٠ د ٠ السيد عبد المعبود ناصف

فبراير ١٩٨٩

المحتويـــــات

		صفحة
الفصل الأول :	أبعاد أزمة الدين الخارجى	١
	١ ــ منشأ الدين الخارجى عجز فى موازين العمليات الجارية للدول المدينة: التدفقات المالية الجديدة	٢
	٢ ــ عدم قدرة الدول النامية على علاج الخلل الهيكلى فى موازين العمليات الجارية مع الخارج أدى الى تراكم الدين الخارجى : الدين الخارجى القائم	٦
	٣ ــ الاتجاه العام نحو تقلص صافى الموارد المالية المحولة من الخارج للدول النامية مع زيادة عبء خدمتها	١١
	٤ ــ العوامل الحاكمة لعرض التدفقات المالية من الخارج لا تسيطر عليها الدول النامية	١٥
	٤/أ ــ تكاليف الاقتراض من المصادر الرسمية والمصادر الخاصة ..	١٥
	٤/ب ــ العوامل الحاكمة للتدفقات المالية من الخارج	١٨
	٥ ــ خدمة الدين الخارجى كانت على حساب جهود التنمية فى الدول المدينة	٢١
	٥/أ ــ الدول الأفريقية جنوب الصحراء	٢١
	٥/ب ــ كبريات الدول المدينة	٢٥
خلاصة الفصل	.....	٢٧
الفصل الثانى :	الأسباب الرئيسية لأزمة الدين الخارجى	٢٩
أولا :	الأسباب الرئيسية المشتركة لأزمة الدين الخارجى فى الدول النامية المدينة	٣٠
	١ ــ مجموعة الأسباب الخارجية	٣٠
	٢ ــ مجموعة الأسباب الداخلية	٣١

صفحة

ثانيا : اختلاف الأسباب الرئيسية لأزمة الدين الخارجي وفق الحالة التطبيقية ٣٣

١ ـ اطار التحليل ٣٣

٢ ـ حالة المكسيك ٤٠

٣ ـ حالةكوريا الجنوبية ٤٤

خلاصة الفصل ٤٦

الفصل الثالث : أساليب تخفيف الأزمة ٤٨

أولا : اعادة الجدولة وربط خدمة الدين الخارجي بميكانيكيات جديدة ٤٨

أ ـ نادى باريس ٤٩

٢ ـ اللجان الاستشارية للبنوك التجارية ٥٠

ثانيا : زيادة الموارد المالية المحولة الى الدول المدينة مباشرة أو بطريق غير مباشر من خلال خصم نسبة من هذه الديون ٥٥

ثالثا : زيادة سيولة محفظة الاستثمارات المالية للبنوك العالمية الدائنة ٥٩

رابعا : برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ٦٠

خلاصة الفصل ٦٥

خاتمة الكتاب ٦٦

المقدمـــــــة

حظى موضوع مديونية الدول النامية تجاه الدول المتقدمة باهتمام كبير ضمن الاطـــــار الأوسع لتطوير نظام عالمى جديد يضمن توازن المصالح الاقتصادية لكافـــة دول العالـــــم غنيها وفقيرها · وتركزت دراسة الموضوع فى البداية حول حجم الدين وهيكله وعبء خدمتـــة والتى تشكل استنزافا لموارد الدول المدينة ومن ثم تباطؤا فى عمليات التنمية بهـــــــا · وامتـــد النقاش لاحقا لتحديد مسئولية كل من الطرفين ـ الدائن والمدين ـ فى تفاقـــــم مشكلة الدين الخارجى من خلال دراسة أسبابها ومن ثم توزيع أعباء الحل على كل من الطرفين · وبالطبع اختلفت الآراء · ومثلت تلك المحاولات المستوى التحليلى الأول لمشكلة المديونيـــــــــة الخارجية ·

وتطورت مشكلة المديونية الخارجية الى أزمة عندما أعلنت المكسيك ـ وهى من كبريـــــات الدول المدينة ـ عدم قدرتها على خدمة دينها الخارجى عام ١٩٨٢ · من هنا تبلور المستوى التحليلى الثانى لمشكلة المديونية الخارجية : دراسة الجدارة الائتمانية للدول المدينـــــــة Credit Worthiness ويعنى هذا المستوى بتحديد امكانية كل دولة فـــــى خدمة ديونها الخارجية فى الأجل الطويل من خلال دراسة عوامل النمو فى الثروة القومية استنـــادا الى نظرية الأصول Asset (Wealth) Theory · وتركز الأبحاث الجارية الآن على هذا المستوى من دراسة مشكلة الدين الخارجى على تطوير مناهج التحليل واختبار صحتها ·

ويقع البحث الحالى ضمن بحوث المستوى التحليلى الأول · ويخرج بنتيجة مؤداهـــا أن توثيق المشكلة من حيث أبعادها وأسبابها (ومن ثم طرق علاجها) لا يمكن أن يضـــع خطا فاصلا بين مجموع العوامل الداخلية والعوامل الخارجية المسئولة عن المشكلة نظـــرا لتداخل المجموعتين · ويرتب ذلك أن تؤخذ النتائج التى ترجح مجموعة على حساب مجموعة أخرى بحذر شديد ·والأجدر أن ترعى دراسة المشكلة الى المستوى الثانى من التحليـل · وفى حدود معلوماتنا تخلو المكتبة العربية من دراسات بهذا المستوى ·

ويفسر اقتصـــار البحث على المستوى الأول بأنه جزء من دراسة جماعية قام بهـــا مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ـ معهد التخطيط القومى عن " القضايا المعاصرة فـــى التجارة الدولية ـ ٣ الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة " وفى دراسة بهـــذه العموميـــة لا تصلح معالجة مشكلة المديونية الخارجية فى اطار المستوى التحليلى الثانى الـــذى يهتم بدراسة كل حالة على حدة (دولة بدولة) . ونأمل أن يتم الجزء الثانى من الدراســـة الحالية " القضايا المعاصرة فى التجارة الدولية : مصر فى مواجهة الدولة المتقدمة " .

الفصـــل الأول

أبعـــاد أزمـة الـــدين الخارجـــي

الفصل الأول
أبعاد أزمة الديـــن الخارجـي

اخترنا المنهج الوصفى فى عرض أفكار هذا الفصل المخصص لتعريف القارئ بأبعاد أزمـــة الدين الخارجـى دون الدخول فى أية تفصيلات حول العوامل الرئيسية وراء هذه الأزمة ، حيـــث يهتم بذلك الفصل الثانى • ويمكن حصر خمس أبعاد لهذه الأزمة هى :

١ ــ منشأ الدين الخارجى عجز فى ميزان العمليات الجارية للدول المدينة •

٢ ــ عدم قدرة الدول النامية المدينـــة على علاج الخلل الهيكلى فى موازين العمليات الجاريـــة أدى الى تراكم الدين الخارجى •

٣ ــ الاتجاه العام نحو تقلص صافى الموارد المالية المحولـــة من الخارج للدول النامية مع زيادة عبء خدمتها •

٤ ــ العوامل الحاكمة لعرض التدفقات المالية من الخارج لا تسيطر عليها الدول النامية المدينة •

٥ ــ خدمة الدين الخارجى كانت على حساب جهـــود التنمية فى الدول المدينة •

وقبل البدء فى توثيق الأبعاد الرئيسية لأزمة الدين الخارجى ، يجب التنويه بمشكلـــة البيانات المترتبة على تعدد المصادر الاحصائية لمديونية الدول النامية تجاه العالم الخارجى (الدين الخارجى) • وأبرز هذه المصادر البنك الدولى للانشاء والتعمير IBRD ، صندوق النقـــد الدولى IMF ، بنك التسويات الدولية BIS ، والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنميـــة الاقتصادية OECD ، وغيرها • واختلاف المصادر يعنى اختلافا فى شمول الاحصاءات لعـــدد الدول النامية المدينة ، اختلافا فى سنوات الحصر ، واختلافا فى مفاهيم الأنواع المختلفة مـــن التدفقات المالية التى تمول عجز العمليات الجارية للدول النامية المدينة • ولذلك سيجد القـــارئ عدة جداول احصائية من مصادر مختلفة توثق الأبعاد الرئيسية للدين الخارجى عند تدفقه Flow (تغيرات) و / أو عند الحديث عن رصيده القائم STOCK ، مع محاولة وضع مفاهيم مستقـــرة للبنود الواردة فيها •

ولنبدأ الآن بعرض البعد الأول ٠

١ ـ منشأ الدين الخارجى عجز فى موازين العمليات الجارية للدول المدينة : التدفقات المالية الجديدة ٠

اذا نحينا الصعوبات الاحصائية جانبا ، وجدنا أن نقطة للبدء فى قيام الدين الخارجى لأية دولة نامية تتمثل فى عجز ميزان العمليات الجارية لميزان مدفوعاتها ٠ فحصيلة التصدير (السلعى والخدمى) من النقد الأجنبى لا تغطى فاتورة الواردات (السلعية والخدمية) ٠اذن هناك فجوة فى موارد النقد الأجنبى تحتاج الى تمويل خارجى ٠ ولن نتوقف هنا لشرح أسباب هذه الفجوة التى تلت بحثا فى اقتصاديات التخلف والتنمية والتى يقف عندها كتاب المديونية الخارجية طويلا لتوزيع المسئولية بين الدول المدينة والدول الدائنة عند بحث أسباب أزمة الدين الخارجى ، ويكفى القول هنا بأن التدفقات المالية التى تسد عجز ميزان العمليات الجارية تشمل الاقتراض من العالم الخارجى التدفق التلقائى Atonomous للاستثمار الأجنبى المباشر ، والهبات ٠ ولا يرتب النوع الأخير من التدفقات المالية أية التزامات فى السداد ، بينما يترتب على الاقتراض سداد الفوائد وأصل القرض ، وتمثل التحويلات من الأرباح الناجمة من الاستثمار الأجنبى المباشر تدفقات ماليا الى الخارج ٠ ويصور جدول (١) طرق تمويل العجز فى ميزان العمليات الجارية لمجموعة الدول النامية خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ ٠

جدول (١) ميزان العمليات الجارية وتمويله فى الدول النامية

(تدفقات بالبليون دولار)

البند \ السنة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
عجز ميزان العمليات الجارية	١٢٫٦	٩٫١	٦٧٫٨	١٠٥٫٦	١٠٠٫٤	٥٦٫٧	٣٥٫٦
تحويلات رسمية (١) (+)	٢٫٤	٤٫٧	١١٫٦	١٢٫٢	١١٫٢	١١٫٨	١٢٫٠
قروض متوسطة وطويلة الأجل (+)	٨٫٢	١٦٫٣	٥٨٫٤	٧١٫٨	٦٣٫٦	٤٨٫٨	٥٠٫٢
ـ رسمية (٢)	(٣٫٦)	(٥٫٩)	(٢١٫٦)	(٢١٫٦)	(٢١٫٨)	(٢٠٫٨)	(٢٥٫٦)
ـ خاصة (٣)	(٤٫٦)	(١٠٫٤)	(٣٦٫٨)	(٥٠٫٠)	(٤١٫٨)	(٢٧٫٩)	(٢٤٫٦)
صافى الاستثمار الأجنبى الخاص (٤) (+)	٢٫٣	٤٫٤	١٠٫٦	١٤٫٩	١٣٫٢	١٠٫٣	٩٫٤
اجمالى الموارد المحولة	١٢٫٩	٢٥٫٤	٨٠٫٦	٩٨٫٩	٨٨٫٠	٧٠٫٩	٧١٫٦
بنود موازنة (٥) [(+) تدفق الى الداخل ، (ـ) تدفق الى الخارج]	٠٫٣	١٦٫٣	١٢٫٨	(ـ) ٧٫٦	(ـ) ١٢٫٤	١٤٫٢	٣٨٫٠

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ١٩٨٥ ، ص ١٨ .

ملاحظات : (١) هبات .

(٢) قروض ثنائية بين الحكومات وقروض متعددة الأطراف مثل قروض المنظمات الدولية والبنوك الاقليمية .

(٣) معبأة من أسواق المال العالمية وفق ظروف العرض والطلب .

(٤) التدفق من الاستثمار الأجنبى الخاص مطروحا منه تحويلات الأرباح .

(٥) من ضمنها قروض قصيرة الأجل ، اخطاء القياس والحذف ، والتغييرات فى الاحتياطيات النقدية الدولية للدول النامية .

ويلاحظ ما يلى :

أ — تمثل التحويلات الرسمية (هبات) بالاضافة الى الاستثمار الأجنبى المباشر نسبة تتراوح بين ٢٧ — ٣٦٪ من اجمالى تدفق الموارد المحولة ٠

ب — تمثل مدفوعات الفوائد على القروض متوسطة وطويلة الأجل وفق جدول (١/أ) نسبة تتراوح بين ٢٠ — ٨١٪ من اجمالى تدفق الموارد المحولة ٠ الا أن هذه النسب معيبة لأن الفوائد المدفوعة لا ترتبط بالتدفقات من القروض بل ترتبط بالرصيد القائم للدين الخارجى ٠ وتصح الملاحظة فى حدود القول بأن دفع الفوائد يلتهم نسبة كبيرة من التدفقات المالية (الجديدة) خصوصا فى الدول التى تقترض لتخدم ديونها ٠

جدول (١/ أ) : مدفوعات الفوائد على القروض متوسطة وطويلة الأجل

(تدفقات بالبليون دولار)

البند / السنة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
(١) الفوائد المدفوعة	٢ر٦	١ر٥	٣٢ر٩	٤١ر٢	٤٨ر٠	٤٦ر٦	٥٧ر٩
(٢) اجمالى الموارد المحولة	١٢ر٩	٢٥ر٤	٨٠ر٦	٩٨ر٩	٨٨ر٠	٧٠ر٩	٧١ر٦
[(٣) = (١) / (٢)] ٪	٢٠ر١	٢٠ر١	٤٠ر٨	٤١ر٦	٥٤ر٥	٦٥ر٧	٨٠ر٩

المصدر : نفس مصدر جدول (١) ٠

حـ — انخفاض نصيب مصادر التمويل الخاصة من تدفق القروض متوسطة وطويلة الأجل ، خصوصا ابتداء من عام ١٩٨٢ (بداية أزمة الدين الخارجى) . وتتراوح نسبة المساهمة تلك بين ٧٠٪ (١٩٨١) ، ٤٩٪ (١٩٨٤) . ولنا عودة الى هذه الملاحظة الهامة بخصوص ندرة موارد التمويل الخاصة بعد تفجر أزمة الدين الخارجى .

د — تتركز عجوزات موازين العمليات الجارية فى الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمستوردة للنفط ، اذ بلغ نصيب تلك الدول من تلك العجوزات نسبة ٦١٪ خلال الفترة ٨٠ — ١٩٨٦ وفق بيانات جدول (١/ب) التالى :

جدول (١/ب) : ميزان العمليات الجارية لمجموعات الدول النامية

(تدفقات بالبليون دولار)

السنة / المجموعة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
١ — ذات الدخول المنخفضة	١٥٫٥	١٢٫٥	٦٫٦	٤٫٤	٨٫٦	٥٫٧	١٥٫٥
— أسيا	(٩٫٧)	(٦٫٢)	(١٫٢)	(١٫٠)	(٤٫٢)	(١٠٫٥)	(١٠٫٩)
— أفريقيا	(٥٫٨)	(٦٫٣)	(٥٫٥)	(٤٫٤)	(٤٫٥)	(٥٫٣)	(٤٫٦)
٢ — ذات المتوسط والمستوردة للنفط	٥٣٫٨	٦٥٫٨	٥٨٫٠	٣٧٫١	٢٤٫٣	١٥٫٢	١٢٫٦
٣ — دول مصدرة للنفط	١٫٥(١)	٢٧٫٣	٣٥٫٨	١١٫٠	٣٫٠	٧٫٣	٨٫٩
كل الدول النامية (١) + (٢) + (٣)	٦٧٫٨	١٠٥٫٥	١٠٠٫٤	٥٢٫٥	٣٥٫٩	٣٨٫٣	٣٧٫٠

المصدر : البنك الدولى ، ملخص جداول الدين الدولى ٨٥/١٩٨٦ ، جدول (٣) .

ملاحظات : (١) الارقام الواردة بالجدول سالبة ، ماعدا الرقم الوارد عام ١٩٨٠ أمام الدول المصدرة للنفط فهو موجب .

٢ — عدم قدرة الدول المدينة على علاج الخلل الهيكلى فى موازين العمليات الجارية مع الخارج

أدى الى تراكم الدين الخارجى : الدين الخارجى القائم :

بينما يعرض جدول (١) تطور عجز ميزان العمليات الجارية فى الدول النامية المدينة ، يرصد جدول (٢) التالى تراكمات الدين الخارجى حتى سنة الرصد . ويلاحظ ما يلى :

أ — تمثل كل من القروض قصيرة الأجل والائتمان من صندوق النقد الدولى نسبة تافهة من اجمالى الدين الخارجى للدول النامية .

ب — يتزايد اجمالى الدين الخارجى للدول النامية بنسبة تراكم سنوية تعادل ٥ر٧٪ بالنسبة لسنة الأساس (١٩٨٠) .

حـ — ومن بعض التقديرات خارج نطاق جدول (٢)[(١)]، فان معظم الدين طويل الأجل من المصادر الخاصة مملوك للبنوك التجارية العالمية ، اذ مثلت دائنية البنوك التجارية العالمية للدول النامية أكثر من ٣/ ٥ الدين الاجمالى فى عام ١٩٨٤ (حوالى ٥٥٠ بليون دولار) .

د — تمثل مصادر التمويل الخاصة ككل (نظام DRS والدول النامية الأخرى) الى اجمالى الدين الخارجى نسبة تتراوح بين ٤٧٪ (٨٠—١٩٨٢) و ٥٢٪ (١٩٨٦) ، لتمثل عموما حوالى ٥٠٪ من اجمالى الدين الخارجى . ولم تظهر التطورات فى النسبة اتجاها عاما نحو انخفاض مساهمة مصادر التمويل الخاصة الى اجمالى الدين الخارجى كما لاحظنا هذه الظاهرة فى الملاحظة (حـ) على جدول (١) . ولا نعتبر ذلك تناقضا بسبب اختلاف مفهوم الجدولين : الجدول الأول تدفق والجدول الثانى رصيد . وسنثبت ذلك فى الملاحظة (و) .

---

(١) البنك الدولى — ملخص جداول الدين الدولى ، تقرير ٨٤/ ١٩٨٥ .